INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ممارسته لحقه المشروع في التعبير عن الرأي يضع الرئيس السابق لجزر القمر رهن الإقامة الجبرية

وضعت السلطات في جزر القمر رئيسها السابق أحمد عبد الله محمد سامبي رهن الإقامة الجبرية بمنزله بعد اتهامه الحكومة بتعريض الديمقراطية في البلاد للخطر والتي بدورها لفقت له تهمة ضلوعه في برنامج لبيع الجنسية.

يأتي وضع سامبي رهن الإقامة الجبرية بعد أسبوع من عودته البلاد من رحلة خارجية استمرت عدة أشهر تزامنت مع الوقت الذي يعتزم فيه الرئيس عثمان غزالي إجراء استفتاء لتعديل الدستور على إثر مخرجات جلسات الحوار الوطني التي انتهت في 13 فبراير من هذا العام، والتي هاجم أحمد سامبي طريقة إجرائها واصفاً إياها" بالانتقائية" لإنه لم يشارك فيها كل الأطياف مستدلاً بعدم مشاركته هو نفسه قائلاً" كيف لا أستحق المشاركة وقد أمضيت سنوات على رأس هذه البلاد واطلعت على كثير من الأمور؟"

وكان الرئيس السابق سامبي قد دعا الرئيس غزالي إلى احترام القانون بعدم إلغاء المحكمة الدستورية أو نقل صلاحيتها باعتبار هذا الحق لا يعود للرئيس فهي مؤسسة أنشئت بنص دستوري، كما دعاه إلى العودة عن قراره لحفظ الأمن والاستقرار في البلاد.

لازال أحمد عبد الله محمد سامبي إلى الآن يدفع ثمن خوفه على بلاده من زعزعة الاستقرار وتراجع حالة حقوق الإنسان بإخضاعه لإقامة جبرية بمنزله.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين ممارسات الحكومة في جزر القمر وما تمارسه من إجراءات تعسفية وتهم كيدية بحق الرئيس السابق سامبي الذي عُرف بمواقفه العروبية ومناهضته للفساد وسعيه لنشر الديمقراطية في البلاد.

كما يؤكد المجلس على ضرورة تمتع الرئيس سامبي بحقه المشروع في الحصول على محاكمة عادلة وفقاً للمعايير الدولية خاصة وأن تقرير البرلمان عن الأموال المنهوبة عبر برنامج المواطنة الاقتصادية لم يتصف بالمصداقية. كما ان انخراطه في الحراك الشعبي ضد الفساد ونقده لممارسات الرئيس الحالي الذي عمل تعديل الدستور لضمان بقائه لعدد غير محدود من الدورات في السلطة هو ضمن حقه الشرعي في حرية التعبير عن الرأي.

وما تمارسه السلطات في جزر القمر متمثلة برئيسها عثمان غزالي هو عملية لكم الأفواه وتقييد للعملية الديمقراطية وما تسببه من تدهور لأوضاع حقوق الإنسان وهذا ما يتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تقديسهم للحرية عامة وحرية التعبير عن الرأي خاصة.

كما يناشد مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن يكلف المقررين الخاصين ذوي الصلة بمتابعة أمر الرئيس السابق سامبي الخاضع لإقامة جبرية لأن المماطلة بهذا الملف قد يؤزم الوضع السياسي في البلاد ويدفع لفوضى عارمة فيها خصوصاً وأن الرئيس السابق للجمهورية يتمتع بشعبية واسعة.